

Distr.: General
20 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف
جلسة خاصة معقودة بمناسبة مرور أربعين
عاماً على احتلال إسرائيل للأرض
الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية

محضر موجز للجزء الأول* من الجلسة ٣٠١
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال
بيان يلقيه الرئيس
بيان يلقيه المقرر
بيان فلسطين
بيان يلقيه أعضاء ومراقبو الأمم المتحدة
بيانات يلقونها ممثلو منظمات المجتمع المدني

* يرد في الوثيقة A/AC.183/SR.301/Add.1 المحضر الموجز للجزء الثاني من هذه الجلسة الذي
سيعقد بعد ظهر اليوم.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة
وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة
إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

بيان يلقيه الرئيس

٢ - الرئيس: أعلن أن الجلسة مفتوحة لسائر أعضاء الأمم المتحدة.

٣ - وقال إن أربعين عاما من الاحتلال الإسرائيلي قد غيرت جذريا معالم الأرض الفلسطينية. فمصادرة الأراضي وإنشاء شبكة معقدة من المستوطنات الإسرائيلية وتشديد الجدار الفاصل جعلت من المستحيل عمليا إقامة دولة فلسطينية متلاحمة جغرافيا.

٤ - وأضاف أن جدار الفصل الذي اعتبرته محكمة العدل الدولية غير قانوني بموجب فتوى صادرة عنها بهذا الشأن يخرج مساره عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) ويتوغل في عمق الأرض الفلسطينية. وأدى كذلك إلى عزل ما يزيد على ٢٣٠.٠٠٠ من أهالي القدس الفلسطينيين عن بقية الضفة الغربية. وسيؤدي الجدار والتوسع المقرر للمستوطنات إلى وضع نحو ٤٥,٥ في المائة من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تحت السيطرة الإسرائيلية.

٥ - وأردف قائلا إن الاقتصاد الفلسطيني يتردى بوتيرة سريعة وأن ٣٤ في المائة من السكان يعانون من البطالة. وأدت العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى تدمير المدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية وأضعفت بشدة المؤسسات الفلسطينية بما فيها الحكومة الوليدة. وأدى نظام التراخيص إلى تقييد حرية التنقل داخل الأرض المحتلة واضطر الناس المحتاجون إلى العلاج الطبي والنساء اللائي في حال مخاض

للانتظار في بعض الأحيان لساعات طويلة قبل السماح لهم بعبور نقاط التفتيش. كذلك منعت نقاط التفتيش المزارعين من نقل منتجاتهم إلى الأسواق.

٦ - وتابع قائلا إن معدل الفقر في قطاع غزة يبلغ ٧٠ في المائة وأن ما يزيد على مليوني فلسطيني غير قادرين على استيفاء حاجاتهم اليومية من الأغذية دون مساعدة. وما فتئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي وغيرها من المنظمات تحاول تغيير اتجاه التدهور السريع في الحالة الإنسانية، ولا سيما في قطاع غزة. وهناك نحو ٤,٤ مليون لاجئ مسجلين حاليا في سجلات الأونروا ولا يزال ثلث هؤلاء مقيمين في مخيمات اللاجئين في ظروف خطيرة يرثى لها.

٧ - واستطرد قائلا أن اللجنة ذكرت إسرائيل بأن أنشطتها الاستيطانية وضمها للقدس الشرقية وأي إجراءات تتخذها لتشييد قبضتها على المدينة وتشديد الجدار على الأرض المحتلة يتعارض مع القانون الدولي. ودعت اللجنة جميع الحكومات إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة وإلى اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها الدولية. كما دعت الحكومة الإسرائيلية إلى القيام على الفور ودون شروط بإطلاق سراح جميع أعضاء الحكومة والبرلمان المسجونين لديها وكذلك إطلاق سراح سائر السجناء الفلسطينيين.

٨ - ومضى قائلا إن اللجنة أكدت باستمرار أن الاحتلال هو السبب الرئيسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ويسهم في زعزعة الاستقرار في النطاق الأوسع للمنطقة.

وأكد أنه يجب على إسرائيل أن تتوقف عن القيام بجميع الأعمال غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وأن تبطل أثرها.

١٢ - وأعلن أنه يتوجب على مجلس الأمن أن يضمن تنفيذ جميع قراراته على وجه السرعة وبشكل كامل. وينبغي للمجلس أن يقرر اتخاذ خطوات فعالة لحماية السكان المدنيين وإنهاء الأعمال العدائية وتوجيه الأطراف، بمشاركة فعالة من اللجنة الرباعية والجهات الفاعلة الإقليمية صوب تسوية تفاوضية تضع حدا للاحتلال وتفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للنماء تعيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل ومع جيرانها الآخرين. وفي الوقت نفسه، يتعين على اللجنة أن تواصل أداء الولاية الهامة التي أسندتها إليها الجمعية العامة.

بيان فلسطين

١٣ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): تلا بيان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وقال إنه بعد مرور أربعين عاما على احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، واصل الشعب الفلسطيني كفاحه من أجل نيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولا يزال الشعب الفلسطيني شعبا دون دولة مضطهدا ومقتلعا من أرضه. ولما كان الفلسطينيون محرومين من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم، فهم ما زالوا يعيشون في مخيمات اللاجئين أو في ظل الاحتلال الإسرائيلي الوحشي. ولقد ازدادت وطأة الظلم المفروض على الفلسطينيين في السنوات الأخيرة وأدت إلى زيادة سحق كرامتهم الإنسانية ومزقت نسيج مجتمعاتهم.

١٤ - ومضى قائلا أن الجهود العديدة التي بذلت على مدى السنين وقرارات الأمم المتحدة التي لا تحصى لم تفلح في وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني بسبب تعنت إسرائيل

وقال إن اللجنة أكدت من جديد دعوتها لإجراء مفاوضات مفيدة ترمي إلى تحقيق الحل القائم على أساس دولتين المتوحدتين. بمقتضى خارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية كما أكدت أن التسوية يجب أن تستوفي اشتراطات القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأكد أن اللجنة ستواصل أداء ولايتها إلى حين حل قضية فلسطين بشكل مرض وتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

بيان يليه المقرر

٩ - السيد كاميليري (مالطة)، المقرر: تلا البيان نيابة عن مكتب اللجنة. وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) شدد على عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب وأكد ضرورة انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلها في النزاع. وقال إن ذلك القرار فضلا عن العديد من القرارات الأخرى التي اعتمدت منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ لم تنفذ. وأضاف أن المكتب أكد من جديد أن احتلال الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية هو السبب الرئيسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وأنه لن يتسنى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة ما لم يتم إعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

١٠ - وعلى مدى أربعين عاما، أخضع الفلسطينيون يوميا للإبذاء والعقوبة الجماعية والقوة المفرطة والقتل خارج نطاق القانون وتدمير الممتلكات. وواصلت إسرائيل تغيير معالم الأرض الفلسطينية بإنشاء وتوسيع المستوطنات وبتشييد جدار للفصل في الضفة الغربية، بما في ذلك حول القدس الشرقية. وقد أدت تلك الحالة إلى تصعيد حدة العنف.

١١ - ومضى قائلا أن المكتب ذكر إسرائيل بضرورة الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والامتنال لاتفاقيات جنيف وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن تشييد الجدار الفاصل

القدس الشرقية، عمل غير قانوني وطالبت بإزالته. ولقد فصل الجدار المدن والبلدات الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين عن بعضها بعضا وتسبب في إحداث دمار اجتماعي واقتصادي وإنساني شديد.

١٧ - وأكد أن تلك الممارسات والتدابير غير القانونية التي غيرت بصورة جذرية التركيبة الديمغرافية وطبيعة الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية دمرت سلامتها الإقليمية وقوضت بشدة آفاق تحقيق حل قائم على أساس دولتين.

١٨ - وقال إن إسرائيل دأبت طيلة احتلالها للأرض الفلسطينية على مدى أربعين عاما على شن حملات عسكرية وحشية ضد السكان الفلسطينيين العزل وقتلت آلاف الرجال والنساء والأطفال وأصابت بأذى أو أعاققت مئات الآلاف من الأشخاص الآخرين. وعكفت دولة الاحتلال على تدمير الممتلكات الفلسطينية بصورة متعمدة. بما فيها ذلك المنازل والأراضي الزراعية والبنى التحتية الحيوية فضلا عن المواقع الدينية والتاريخية. ولم تتوقف عن سجن أو تعذيب المدنيين الفلسطينيين ولم تضع حدا لممارسة العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني.

١٩ - وقد انتهكت إسرائيل جميع قرارات الأمم المتحدة وقوضت أو رفضت بوسائل مختلفة جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق حل سلمي عادل للتراع. ومن ناحية أخرى، أكد الجانب الفلسطيني مرارا وتكرارا وبكل وضوح التزامه بعملية السلام وبالاتفاقات التي وقعها.

٢٠ - وأعلن أنه لن يكون هناك سلام أو أمن أو ازدهار في الشرق الأوسط ما دامت قضية فلسطين التي تمثل صميم التراع العربي الإسرائيلي دون حل. ولقد أثبت الاحتلال الإسرائيلي لمدة أربعين عاما بكل وضوح أنه ليس هناك حل عسكري للمشكلة. ولن يتسنى إنهاء التراع وتحقيق حل

دولة الاحتلال، وازدراءها واحتقارها الكاملين للقانون الدولي. ولقد ارتكبت إسرائيل منذ البداية ودونما عقاب مدفوعة برغبة غير محدودة للتوسع انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وأعمال إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين مقرونة بنية متعمدة لتأييد احتلالها غير القانوني لأرضهم. وواصلت بلا هوادة سياساتها غير القانونية لإحكام سيطرتها على الأرض التي احتلتها في عام ١٩٦٧ بهدف حيازة حتى مزيد من الأرض. وأن عجز المجتمع الدولي عن وقف الانتهاك الفاضح الذي ترتكبه إسرائيل للقانون الدولي شجعها فقط على الاستمرار، دونما خوف من العقاب، في السعي لبلوغ أهدافها غير المشروعة.

١٥ - وأضاف قائلا إن إسرائيل قامت أمام أنظار ومسامع المجتمع الدولي بحملة استيطان استعمارية في سائر الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل بهدف الضم الفعلي لتلك الأراضي. والاعتصاب غير القانوني للأراضي لا يزال مستمرا اليوم تحت حجج وذرائع كثيرة بما فيها ذريعة الأمن التي تكررهما في أغلب الأحيان دون أي دليل. وتم نقل مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، وكثير منهم مسلحون ومتطرفون، بصورة غير قانونية إلى الممتلكات الفلسطينية المصادرة في انتهاك لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ولأحكام البروتوكول الإضافي الأول المخلق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

١٦ - واستطرد قائلا إن أنشطة الاستيطان في القدس الشرقية المحتلة وما حولها شهدت بصورة خاصة تصعيدا كثيفا. فبعد أن قامت إسرائيل بعزلها ماديا عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال العديد من التدابير والخطط غير القانونية قامت بتطبيق سياسة تطهير عرقي ترمي إلى تهويد المدينة. وأكد أن محكمة العدل الدولية قضت بأن بناء جدار ضخم للفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها

جزاء رغم انتهاكاتها المنتظمة على مر السنين للقانون الدولي.

٢٣ - ويجب على إسرائيل أيضا أن تعترف بمحنة اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ تعدادهم الآن ما يزيد على ٤,٥ ملايين لاجئ وأن تعترف كذلك بحقهم في العودة إلى ديارهم وفاقا لما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨ الذي يشكل الأساس لإقامة حل عادل متفق عليه.

٢٤ - وقال إن الفلسطينيين تعهدوا من جانبهم بوقف إطلاق النار في قطاع غزة. ويجب حث إسرائيل على احترام وقف إطلاق النار بشكل كامل فضلا عن توسيع نطاقه على الفور ليشمل الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إطلاق سراح السجناء ورفع القيود المفروضة على حرية التنقل سيعززان إمكانية إجراء حوار حقيقي ومفاوضات سلام. وفي هذا السياق، أكد أن الجانب الفلسطيني يقف على أهبة الاستعداد للدخول في مفاوضات الوضع النهائي فوراً ودون أي شروط وينبغي على جميع الأطراف المعنية، بما فيها اللجنة الرباعية، أن تشجع الأطراف، بمن فيهم الجمهورية العربية السورية ولبنان على استئناف عملية السلام والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للتراع.

٢٥ - وفي الختام، قال أن الشعب الفلسطيني ممتن للدعم السياسي والمعنوي والمالي والإنساني الذي يحصل عليه من المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة. فذلك التضامن كان حيويًا بالنسبة للشعب الفلسطيني طيلة نضاله على مدى عقود لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي ولإعمال حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف. ويتعين توجيه الشكر إلى الأمم المتحدة بصورة خاصة لما قدمته من مساعدة عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأعرب عن تقدير شعبه للعمل الذي

شامل قائم على أساس دولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧ إلا من خلال تسوية سلمية عادلة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. ومع ذلك، فإن حلا من هذا القبيل يظل مستحيل التحقيق ما دام الاحتلال والاستعمار مستمرين. ولهذا يتوجب على إسرائيل أن توقف تماما حملتها الاستعمارية غير القانونية وجميع انتهاكاتها للقانون الدولي. وعلى مدى أربعين عاما، ظل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) يشكل الأساس لإحلال السلام لكن المجتمع الدولي فشل في إجبار إسرائيل على الامتثال لأحكامه. وأكد أن الاسترضاء لم يؤد إلى نتيجة كذلك لم تؤد إلى نتيجة الطلبات التي لم تتبعها أفعال لتنفيذها.

٢١ - وأكد أنه يجب إخضاع إسرائيل للمسؤولية تجاه ما قامت به من أعمال وأن تضطلع بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وأكد أنه يقع على عاتق المنظمة مسؤولية دائمة تجاه فلسطين؛ ويجب على الدول الأعضاء أن تستمر في بذل جميع الجهود الرامية إلى حل تلك القضية عن طريق مختلف هيئات الأمم المتحدة وكذلك عن طريق القانون الدولي. وإن مجلس الأمن بشكل خاص له دور هام في ذلك المضمار.

٢٢ - وأعلن أنه يجب النظر جدياً في اتخاذ إجراءات عملية، تشمل فرض عقوبات ضد إسرائيل لحملها على الامتثال لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) فضلا عن جميع القرارات الأخرى ذات الصلة ولحملها على التقيد بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والعهددين الخاصين بحقوق الإنسان واحترام الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشكل كامل. ومن السخرية أن تفرض عقوبات مالية وسياسية على الشعب الفلسطيني في أعقاب ممارسته للديمقراطية في الوقت الذي لم تفرض فيه على إسرائيل أي

المصير وعودة اللاجئين وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة. وأعرب الإعلان عما يساور الحركة من قلق بالغ إزاء تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وأدان ذبح المدنيين الفلسطينيين باستخدام القوة المفرطة، وشن اعتداءات على أهداف مختارة، وحالات الإعدام خارج نطاق القانون؛ وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية؛ واحتجاز وسجن آلاف الفلسطينيين. وكرر كذلك إدانة الحركة لقيام إسرائيل بعزل قطاع غزة من خلال خطة الفصل الأحادية الجانب وتشديد الجدار في تجاهل متعمد للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة د-١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وتأكدت صحة ما جاء في الإعلان بالتهديدات التي أطلقتها دولة الاحتلال مؤخرا باغتيال رئيس وزراء فلسطين. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، أصدر مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز بيانا (A/61/818-S/2007/161) رحب فيه بإنشاء حكومة وحدة وطنية فلسطينية بوصفها إشارة مشجعة على وحدة الشعب الفلسطيني.

٣٠ - وعلى الرغم من إنشاء الحكومة الجديدة فإن المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني قد حُجبت مع ذلك لفترة تزيد عن عام. وقال إن ذلك الحجب يضعف إمكانية التقدم في سبيل إيجاد حل للتراع عن طريق الحوار والمفاوضات الأمر الذي رفضته الحكومة الإسرائيلية. وحث تلك الحكومة على قبول مبادرة السلام العربية ودعا إلى استئناف المفاوضات بشكل جدي ومباشر بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تحقق المصالح والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بشكل كامل.

٣١ - وأشار إلى أن الحركة ستواصل الإسهام في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط استنادا إلى قرارات

تضطلع به اللجنة وغيرها من برامج الأمم المتحدة والذي يرمي إلى توجيه الانتباه إلى محنة الشعب الفلسطيني.

٢٦ - الرئيس: قال إن اللجنة تعرب عن احترامها وتضامنها مع السيد محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية وإلى حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأضاف أن اللجنة تعلق أهمية كبرى على الجهود التي يبذلونها لوضع حد للاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة كشرط أساسي لإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

بيانات يلقيها أعضاء ومراقبو الأمم المتحدة

٢٧ - السيد ماليميركا دياز (كوبا): تكلم نيابة عن حركة عدم الانحياز وقال إن الحرب العدوانية غير القانونية التي شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية المجاورة في عام ١٩٦٧ في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومنع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من القيام بشكل كامل بممارسة حقهم في إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٢٨ - ومضى قائلا إن حركة عدم الانحياز تمسكت طيلة وجودها على مدى ٤٦ عاما بتضامنها مع الشعب الفلسطيني ومع قضيتها العادلة استنادا إلى الاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف ورفض الاحتلال غير القانوني وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل جماعي فاضح ومنتظم من قِبَل دولة الاحتلال.

٢٩ - واستطرد قائلا إن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز اعتمدوا في مؤتمر القمة الذي عقدوه في هافانا في عام ٢٠٠٦ إعلانا بشأن فلسطين، بما فيها القدس الشرقية. وقد أدان مؤتمر القمة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وكرر الطلب الداعي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير

الطابع المادي والتكوين الديموغرافي والوضع القانوني لمدينة القدس المقدسة تعتبر باطلّة ولاغية. وأعلن أن تلك القرارات لا يزال يُهزأ بها كما يتضح من الحفريات غير القانونية التي تنفذ بالقرب من المسجد الأقصى والتي تقوض أساساته ويمكن أن تهدد بنيانه بالانهيار. وحث الحكومة الإسرائيلية على وقف جميع الأعمال التي تجري بالقرب من المسجد.

٣٥ - ومضى قائلاً إن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية بما فيها الأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية والجولان السوري وعندما تعيش دولتنا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وقال أن تجدد حدة التوترات في المنطقة عقّدت إمكانية تحقيق ذلك الحل؛ ولهذا من الأهمية بمكان وقف أعمال القمع والعنف الموجهة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية. وتبذل حالياً جهود لتأمين إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الموقوف إلا أن إسرائيل ملزمة أيضاً بإطلاق سراح مئات الفلسطينيين، بمن فيهم الوزراء والبرلمانيون الذين أوقفتهم. ودعا إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية وإبطائها ووقف العمل على حدار الفصل والإفراج عن العائدات الجمركية والضرائب المستحقة للفلسطينيين وإنهاء الحصار الاقتصادي والإنساني المفروض عليهم.

٣٦ - وحث أيضاً على استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن على أساس مبادرة السلام العربية التي أحييت مجدداً وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية ودعا المجتمع الدولي إلى ضمان التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وقال إن الإعلان الذي اعتمدته الدورة الرابعة والثلاثين لوزراء خارجية دول منظمة مؤتمر الإسلام المعقودة في إسلام أباد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ رحب بتجديد تلك المبادرة وبالجهد

الأمم المتحدة ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية. وقد دعت الحركة مجلس الأمن إلى إنفاذ قراراته واتخاذ التدابير الضرورية لضمان احترام إسرائيل للقانون الدولي عن طريق وضع حد للاحتلال ولممارستها غير القانونية في الأرض المحتلة.

٣٢ - وفي الختام، أكد من جديد رغبة كوبا في الإسهام في تحقيق حل عادل ودائم لجميع دول الشرق الأوسط على نحو يستطيع الشعب الفلسطيني فيه ممارسة حقه في تقرير المصير وفي السيادة كدولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية استناداً إلى الحدود القائمة قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعلى أساس حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

٣٣ - السيد إكرام (باكستان): تكلم نيابة عن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك وقال إن اللجنة تنعقد لإحياء مناسبة مؤسفة هي مرور أربعين عاماً على احتلال لإسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والسلام ما زال بعيد المنال. وهذا مؤشر على فشل جسيم من قِبل مجلس الأمن في الوفاء بمسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن، وعلى فشل جماعي من جانب الدول الأعضاء لوضع نهاية عادلة لأخطر نزاع سياسي في التاريخ المعاصر.

٣٤ - ومضى قائلاً إن مصير القدس يمثل قضية سياسية قوية لملايين الناس في سائر أرجاء العالم، ولا سيما في العالم الإسلامي. فالقدس هي مكان مقدس بالنسبة للإسلام والمسيحية واليهودية وقد سمتها الأمم المتحدة بوصفها كيانا متميزاً (*corpus separatum*). ومنذ الاحتلال الذي حدث في عام ١٩٦٧، اتخذ مجلس الأمن ستة عشر قراراً أعلن فيها بصورة لا لبس فيها أن التدابير والترتيبات الرامية إلى تغيير

للتصرف في العودة إلى ديارهم. وأشار إلى أن الاقتصاد الفلسطيني شارف على الانهيار بسبب سياسة الخنق الاقتصادي التي تتبعها دولة الاحتلال وهي سياسة أفضت إلى عيش كثير من الفلسطينيين دون مستوى الفقر. وتفاقت المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني جراء الأعمال التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عمليات الاحتجاز التعسفي والطرده القسري وهدم المنازل والقيود المفروضة على التنقل وحالات الإغلاق.

٤٠ - وحاولت إسرائيل كذلك تغيير الطابع الديموغرافي والوضع القانوني للقدس الشرقية عن طريق قيامها ببناء الجدار الفاصل. وقد أدانت المجموعة العربية النتائج الخطيرة المترتبة على تشييد ذلك الجدار ودعت إسرائيل إلى الامتنثال بشكل كامل لالتزاماتها القانونية عملاً بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة د-١٠/١٥ المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وطلبت المجموعة العربية أيضاً أن توقف إسرائيل على الفور جميع القيود المفروضة على التنقل أو دخول الأشخاص والبضائع إلى القدس الشرقية أو خروجهما منها.

٤١ - ودأبت إسرائيل طيلة احتلالها للأرض الفلسطينية على مدى أربعين عاماً على مصادرة الأراضي الفلسطينية من أجل بناء المستوطنات غير القانونية حول القدس الشرقية أو توسيع المستوطنات القائمة. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الإسرائيلية الرامية إلى طرد السكان العرب المقيمين في القدس الشرقية لضم المدينة سياسياً وإدارياً إلى إسرائيل يمثلان انتهاكاً للعديد من قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د-٥) المؤرخ ٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ و ٢٢٥٤ (د-٥) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ و قرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١). وأكد أنه لا يمكن تحقيق حل

التي يبذلها رئيس باكستان وأكد من جديد تصميم المشتركين الحازم على مواصلة بذل جهود حثيثة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية للصراع العربي الإسرائيلي. وأشار إلى البلاغ الذي أصدرته منظمة المؤتمر الإسلامي بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين للاحتلال الإسرائيلي وقال إن البلاغ دعا إلى إعلان الأشهر الاثني عشر المقبلة بوصفها سنة القدس وفلسطين.

٣٧ - وأعرب عن رغبة أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في إعلان تضامنهم مع أشقائهم الفلسطينيين وعن دعمهم القوي للجهود التي يبذلها الفلسطينيون لممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف بما فيها الحق في تقرير المصير والبحث عن حل شامل وعادل ودائم يمكن أن يحقق طموحاتهم المشروعة من أجل إحلال السلام وإقامة دولة فلسطين المتمتعة بالسيادة وعاصمتها القدس الشريف.

٣٨ - السيد ساهل (المراقب عن المغرب): تكلم نيابة عن المجموعة العربية فقال إن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية أمر مؤلم بالنسبة للمغرب بوجه خاص لأن بلده ممثلاً بشخص صاحب الجلالة الملك محمد السادس يتأسس لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وأضاف أن الجلسة الحالية تمثل فرصة للدول الأعضاء لزيادة وعيها بضرورة تحقيق حل شامل وعادل ودائم للتراع في الشرق الأوسط.

٣٩ - وبالرغم من الجهود التي لا تحصى لم يتم العثور على حل لقضية فلسطين وظلت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة مصدر قلق بالغ. وقال أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته رفضاً منذ البداية احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى. ومع ذلك فقد ظل جزء كبير من تلك الأراضي محتلاً لغاية اليوم ولا يزال اللاجئين الفلسطينيون محرومين من حقوقهم غير القابل

يتعلق باللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨.

٤٤ - ومن ناحيته أظهر الجانب العربي بمواقفه وأفعاله أنه يريد حلا سلميا وعادلا ودعا المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوجه خاص إلى تحمل مسؤوليتهما ووضع حد للمأساة المديدة في الشرق الأوسط.

٤٥ - السيد عبد العزيز (المراقب عن مصر): قال إنه يشاطر المتكلمين السابقين الآراء التي وردت في بيانهم ويشاطر الرئيس محمود عباس تقييمه لتردي الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة استمرار الاحتلال والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تمر دون عقاب.

٤٦ - ثم تلا نص الرسالة الموجهة من الرئيس حسني مبارك التي أكد فيها تأييد مصر القوي لعمل اللجنة. وقال إنه في الوقت الذي يسود فيه الاضطراب في الشرق الأوسط، تمثل اللجنة إرادة المجتمع الدولي على تحقيق حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية كجزء من حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي.

٤٧ - وأكد على وجوب بدء مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن في إطار مبادرة السلام الشاملة التي أعيد تأكيدها في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجامعة العربية المعقود على مستوى القمة في عام ٢٠٠٧ بهدف التوصل إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجمهورية السورية ولبنان إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ والتوصل إلى حل مقبول لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للنماء عاصمتها القدس الشرقية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل بسلام ووئام.

٤٨ - وإلى أن يتم تحقيق ذلك الهدف، ينبغي للجنة والمجتمع الدولي أن يعملان معا على وقف إسرائيل لأعمالها

متفق عليه إلا من خلال المفاوضات القائمة على أساس الاحترام والفهم المتبادلين وقد فشلت الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة على اختلافها في الوصول إلى تحقيق حل من هذا القبيل بسبب تعنت قوات الاحتلال الإسرائيلية وازدراءها المطلق للقانون الدولي. ولهذا، هناك حاجة ماسة للوصول إلى حل تفاوضي ينهي الاحتلال ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ويتيح إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

٤٢ - ومضى قائلا إن استمرار إسرائيل في احتلال الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧ يمثل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في المنطقة. وأضاف أن ممارسات إسرائيل في الجولان السوري المحتل بما فيها مصادرة الأراضي ومصادر المياه وبناء المستوطنات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للجولان السوري المحتل يشكل انتهاكا فاضحا للعديد من قرارات مجلس الأمن. وقال إن المجموعة العربية أعادت تأكيد دعمها لحق الجمهورية العربية السورية في استعادة الجولان السوري المحتل بكامله إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأعربت المجموعة أيضا عن تضامنها مع الجهود التي يبذلها شعب وحكومة لبنان لتحرير الأرض اللبنانية المتبقية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٤٣ - ويجب على المجتمع الدولي وضع نهج منسق ومتكامل يفضي إلى سلام واستقرار دائمين في المنطقة. وفي ذلك السياق، تمثل مبادرة السلام العربية التي أطلقت من جديد في عام ٢٠٠٧ فرصة تاريخية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وأن أفضل سبيل لإبقاء عملية السلام على مسارها هو أن تحترم إسرائيل الالتزامات التي تعهدت بها سابقا وأن تستأنف على الفور المفاوضات مع الجمهورية العربية السورية ولبنان مما يؤدي إلى انسحابها من جميع الأراضي السورية واللبنانية المحتلة فضلا عن الوصول إلى حل عادل ومتفق عليه فيما

آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية. ولقد أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وسائر هيئات الأمم المتحدة عدم قانونية تلك المستعمرات ودعت إلى إزالتها.

٥١ - وفي عام ٢٠٠٣، وفي الوقت الذي كانت تناقش فيه مسألة الحوار بين الحضارات وتعرض فيه الإنسانية لخطر تغير المناخ ولوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كان يجري بناء جدار لفصل الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني عن بعضهما بعضا. وعلى الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ما زال الجدار قائما وحول الأرض الفلسطينية إلى جانب الـ ٥٠٠ نقطة تفتيش القائمة عليه وشبكة الحواجز الكثيفة المرتبطة به إلى سجن كبير عمليا مما ترك الشعب الفلسطيني في حالة يأس وعسر اقتصادي واجتماعي وقيد حركة الشعب الفلسطيني إلى حد غير مقبول.

٥٢ - وتابعت قائلة إن الاتحاد الأفريقي أكد من جديد التزامه بمكافحة الممارسات الاستعمارية البالية وأدان باستمرار على غرار خلفه منظمة الوحدة الأفريقية جميع أشكال القمع والعدوان والظلم، من خلال القرارات والمقررات التي اتخذها. وأكدت أنه لن يتسنى تحقيق حل مستدام إلا عبر تسوية شاملة وسلمية على أساس احترام القانون الدولي ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٥٣ - وناشدت حكومة إسرائيل أن ترفع الحصار المالي وأن توافق على التحويل المشروع للأموال إلى الشعب الفلسطيني؛ كما ناشدت مجلس الأمن بإيجاد تدابير عملية تلزم حكومة إسرائيل بتنفيذ القرارات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن وناشدت كذلك المجتمع الدولي بالعمل على تقريب اليوم الذي تعيش فيه دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب بانسجام. وأعربت عن أملها في أن تبشر الذكرى السنوية

غير القانونية، ولا سيما اعتداءاتها على المدنيين وانتهكاكها المنتظمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وغير ذلك من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وأكد من جديد التزام مصر بإحلال سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط استنادا إلى الشرعية الدولية وبخاصة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وتعهدا بدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة واللجنة الرباعية.

٤٩ - السيدة راتسيفاندرينها مانانا (المراقبة عن الاتحاد الأفريقي): قالت إن أعضاء الاتحاد الأفريقي يعيدون تأكيد تضامنهم مع أشقائهم الفلسطينيين المضطهدين ويشيدون بجميع من ضحوا في حياتهم من أجل الحرية والإنصاف. وقالت إن الأفريقيين الذين عانوا من فظائع الاستعمار يدركون حالة الإحباط والمشقة اللتين يعاني منهما يوميا من يعيشون في أرض باركتها الآلهة ولكن يطمع بامتلاكها من لا يملكها. أربعون عاما من الاحتلال تعادل ٦٠٠ ١٤ يوم وليلة من الألم المبرح والتعذيب والقتل بالرغم من وقف إطلاق النار في حزيران/يونيه ١٩٦٧ الذي كان مصدرا لهذا الأمل ولحياة الآمال هذه.

٥٠ - ومضت قائلة أن الاتحاد الأفريقي يظل ملتزما بثبات بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وبخارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية ويدعو إلى تنفيذها بشكل فعال. وعلى مدى أربعين عاما ظل المجتمع الدولي عاجزا عن إنفاذ العدالة والنظام الدولي في حين جرى باستمرار انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان في نطاق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني التوسع بلا نهاية. وخلال تلك الفترة، صادر المستعمرون الإسرائيليون آلاف الممتلكات الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية في انتهاك لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢

الجمركية التي تحتجزها وينبغي كذلك احترام حقوق الإنسان للفلسطينيين والسجناء الفلسطينيين بشكل كامل. ومن الأهمية بمكان كذلك المحافظة على الوحدة فيما بين الفصائل الفلسطينية وفق ما جاء في اتفاق مكة. ويجب الترحيب بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية وينبغي لتلك الحكومة بدورها أن تسعى إلى تهيئة الظروف الضرورية لأن توفر لشعبها المنافع الملموسة للمصالحة السياسية وينبغي لها أن تضع منهاج عمل سياسي يتضمن مبادئ اللجنة الرباعية. وينبغي تكثيف الجهود الرامية لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف وينبغي للمجتمع الدولي في الوقت نفسه أن يؤكد من جديد معارضته للعنف وأعمال القتل المستهدف وأعمال الإرهاب أيما كان مصدرها.

٥٧ - وأشار إلى أن حكومته ما زالت منخرطة في عملية السلام وستواصل مساعدة الشعب الفلسطيني. وبالنظر إلى أن تركيا تتمتع بثقة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كليهما فهي تتمتع بمكانة فريدة تمكنها من تيسير الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ونهائية وشاملة للقضية الفلسطينية.

٥٨ - السيد علي (ماليزيا): قال إن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية ما زال يمثل الشغل الشاغل للمجتمع الدولي وأثر على كل من الشرق الأوسط والعالم عموماً. ولغاية إيجاد حل له سيظل يشكل ما يرسخ في أذهان الأجيال المقبلة من أفكار.

٥٩ - ومضى قائلاً إن هذه الجلسة الخاصة المعقودة بمناسبة مرور أربعين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي تمثل خير شاهد على شلل وفشل المجتمع الدولي، ولا سيما القوى العظمى في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. فقبل أربعين عاماً حلت، تعرضت البلدات والقرى الفلسطينية إلى الاعتداء مما أسفر عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح وحكم على الناجين منهم بشظف العيش في ظل ظروف جديدة بالازدراء تحت الاحتلال أو

المقبلة للاحتلال باقتراب يوم التحرير الذي طالما انتظره الشعب الفلسطيني.

٥٤ - السيد أوراس (تركيا): قال إن الحقائق المروعة السائدة في الشرق الأوسط هي بمثابة رسالة تذكير قوية بأن قضية فلسطين هي جوهر السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويجب معالجة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بشكل كامل وفوري من أجل تمهيد الطريق أمام السلام والأمن والاستقرار المستدام والتنمية المستدامة في المنطقة. ومما يؤسف له أن آمال الفلسطينيين قد خابت وأن الأحداث الجارية على أرض الواقع أضعفت آفاق السلام والأمن في المستقبل القريب.

٥٥ - ومضى قائلاً إن المجتمع الدولي ملزم بتحقيق حل عادل للتراع. وقال إن التعايش المشترك في دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلم وتعاون حسب ما هو متوخى في خارطة الطريق التي أعدها اللجنة الرباعية وفي الاتفاقات والقرارات ذات الصلة تمثل أفضل طريق للخروج من المأزق الحالي. ويجب مساعدة الفلسطينيين وإسرائيل، عبر الآليات الثنائية والإقليمية والدولية على تغيير تفكيرهم حيال بعضهم بعضاً وتغيير سياسة أحدهما تجاه الآخر. وأضاف أن مبادرة السلام العربية توفر إطار لإجراء مفاوضات مفيدة من جديد حول الوضع النهائي وتستحق الدعم من المجتمع الدولي؛ وينبغي بذل كل جهد ممكن لتطبيق تدابير لبناء الثقة وتخفيف أجواء التوتر بحيث يمكن الشروع بالمفاوضات جدياً.

٥٦ - وأكد ضرورة تحسين الحالة الأمنية السائدة على أرض الواقع والظروف المعيشية البائسة السائدة في فلسطين. وكخطوة أولى، ينبغي تخفيف القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وتحديد وقف إطلاق النار في قطاع غزة وتوسيع نطاقه ليشمل الضفة الغربية، وينبغي على إسرائيل أن توقف أنشطتها الاستيطانية وأن تحول الضرائب والعائدات

التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. ويجب على الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن أن يجبر إسرائيل على إنهاء احتلالها وممارستها غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب على إسرائيل أن تكمل انسحابها من قطاع غزة والضفة الغربية إلى ما قبل حدود عام ١٩٦٧.

٦٢ - وريث أن يُحل احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، فسيظل الاحتلال عقبة كأداء في طريق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وحافزا على النزاع والصراع والإرهاب في المنطقة وفي العالم بأسره. ويجب تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ولا تزال إقامة الدولة الفلسطينية تمثل قمة التطلعات الفلسطينية. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام لضمان تحقيق تلك التطلعات.

٦٣ - السيد كومالو (جنوب أفريقيا): قال إن الشعب الفلسطيني ما برح يعيش على مدى ستين عاما أو يزيد حياة لا تطاق. وقد تحمل بكل جلد على مدى الأربعين سنة الماضية الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وعانى من شتى ضروب العنف التي لا يمكن تصورها، بما فيها حرمانه من العائدات الضريبية وتوسيع نطاق المستوطنات الإسرائيلية وبناء جدار الفصل والقيود المفروضة على حرية الحركة وطرق الوصول. وبالرغم من تلك التحديات، فإن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته يمثلان آمال وطموحات ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك ما يزيد على ٢,٥ مليون فلسطيني محصورين حاليا في مناطق مغلقة تفصلها عن بعضها البعض الطرق والمستوطنات والمناطق العسكرية الإسرائيلية وجدار الفصل. وبعبارة أخرى، أدى الاحتلال الإسرائيلي إلى إقصاء ٤٠ في المائة من الفلسطينيين عن أرضهم إلى حد أصبحت فيه بعض المدن الفلسطينية مثل

كلاجنين في مخيمات مؤقتة في الخارج. وبعد انقضاء أربعين سنة على ذلك، لم يتغير أي شيء. فما زالت إسرائيل تستخف بالقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة وتتجاهل الدعوات الدولية الموجهة إليها لوقف ما ترتكبه من فظائع وما زالت تستخدم العنف ضد المدنيين الفلسطينيين وتدمر الهياكل الأساسية الفلسطينية وتخلق أسباب كسب العيش أمام الفلسطينيين وتسجن الفلسطينيين، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون وتُشيد جدار الفصل غير القانوني وتشجع على إقامة المستوطنات غير القانونية.

٦٠ - وإذا كان السلام العادل والشامل لم يتحقق بعد فليس مرد ذلك عدم وجود مبادرات وإنما عدم وجود إرادة سياسية لدفع دولة الاحتلال صوب العودة إلى عملية السلام والانصياع لقرارات الأمم المتحدة. والقول إن عملية السلام لم تعالج بشكل متوازن وإنه سُمح لإسرائيل بأن تتجاهل قرارات الأمم المتحدة يشير إلى أن المجتمع الدولي لم يكن ملتزما بصورة جدية بحل النزاع.

٦١ - وتابع قائلا إن عملية اللجنة الرباعية، بما فيها مبادرة الجامعة العربية توفر فرصة واقعية لحل النزاع. ويجب على إسرائيل أن تنفذ خارطة الطريق التي أعدها اللجنة الرباعية المستندة إلى الأداء والمفضية إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس دولتين على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣). ويجب على إسرائيل وحلفائها أن يدركوا أن السلام الدائم لن يتحقق ما لم تحل قضية فلسطين عن طريق الحوار. وينبغي أيضا معالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تمس الفلسطينيين. ويجب على إسرائيل الإفراج عن الأموال العائدة للسلطات الفلسطينية وأن توقف اعتداءاتها العسكرية وانتهاكاتها الأخرى لحقوق الإنسان وأن تفرج عن جميع الفلسطينيين الذين سجنوا بصورة غير قانونية أو احتجزوا بصورة تعسفية. ويجب على المجتمع الدولي أن يضمن في الوقت نفسه أن تحترم إسرائيل

٦٦ - وفي الآونة الأخيرة، انتقلت مسؤولية إيجاد حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى عاتق اللجنة الرباعية. غير أن اللجنة الرباعية ليست هيئة تمثيلية على الرغم من اشتراك الأمين العام فيها. فحقيقة استبعاد بعض بلدان المنطقة من عضويتها، وهي بلدان يمكن أن تسهم بفعالية في التوصل إلى حل دائم، حرمت تلك اللجنة من إمكانية إحراز تقدم هام ومن بلوغ الهدف المتمثل بحل قائم على أساس دولتين وإحلال سلام دائم.

٦٤ - ومضى قائلا إن جنوب أفريقيا استضافت مؤجرا اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي المعني بقضية فلسطين الذي عقد تحت إشراف اللجنة في يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧. واستنتجت الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع أن الإساءات المنتظمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني تشكل جرائم حرب بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. وقال إن المشاركين في ذلك الاجتماع انتقدوا بشدة العمليات العسكرية العشوائية وغير المتناسبة التي تقوم بها إسرائيل روتينيا في المراكز السكانية الفلسطينية وذكرّوا إسرائيل بمسؤولياتها وخضوعها للمساءلة بموجب القانون الدولي. كما دعوا جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها إلى الوفاء بالتزاماتهما القانونية في مواجهة عدم امتثال إسرائيل لها ولا اتخاذ الإجراءات المناسبة بحققها.

٦٥ - وأردف قائلا إن الأمم المتحدة وبوجه خاص مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة إزاء العثور على حل للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية. ولقد شهد العام الحالي أيضا مرور أربعين عاما على تحدي إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي دعا فيه إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في أثناء الصراع الذي جرى في عام ١٩٦٧. وقد حان الوقت لأن تعترف الأمم المتحدة بأن إسرائيل تواصل رفضها دون خوف من عقاب لجميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء. ويجب عدم السماح باستمرار تلك الحالة لمدة أربعين عاما أخرى.

٦٧ - ولربما حان الوقت أن ينظر المجتمع الدولي في بدائل أخرى. ولهذا ربح بقرار مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعقود في الرياض في وقت سابق من هذا العام القاضي بإطلاق مبادرة السلام العربية من جديد التي تعرض على إسرائيل التطبيع الكامل لعلاقاتها مقابل حملة أمور منها انسحابها الكامل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وحل تفاوضي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ويجب العمل على إقناع السلطات الإسرائيلية بالاستجابة بصورة بناءة ومبتكرة لتلك المبادرة. ولعل لحظة تاريخية للسلام على وشك الحدوث. وقد ترغب الحكومة الإسرائيلية في أن تنظر فيها جديدا خدمة لمصالح جميع شعوب الشرق الأوسط وللسلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٦٨ - واختتم بيانه بالقول إن وفده يؤكد من جديد تأييده المطلق للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إنشاء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وتتمتع الدولتان كلتاهما بمحدود آمنة ومُعترف بها دوليا. ويجب أن تستند أي تسوية دائمة في الشرق الأوسط للرؤية القائلة بحل قائم على أساس دولتين المتجسد في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٦٩ - السيد ساردينبرغ (البرازيل): قال إن حكومته تابعت عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية باهتمام وأيدت المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تحديد الحوار والمفاوضات وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأضاف أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتلاحمة جغرافيا وقابلة للنماء اقتصاديا وتعيش سلميا مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليا يمثل شرطا ضروريا لضمان السلام والاستقرار في المنطقة. وقال إن البرازيل أدانت المبادرات الأحادية الجانب والأعمال الانتقامية غير المتناسبة وشجبت الإرهاب الذي تعتبره عملا غير مقبول وغير مبرر في جميع الأحوال.

٧٠ - ومضى قائلا إن التحركات التي نتجت عن تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة وإطلاق مبادرة السلام العربية من جديد وتنشيط الحوار، ولا سيما الاجتماع الذي عقده اللجنة الرباعية مؤخرا والمباحثات الثلاثية الأطراف التي عقدت بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية ربما تمهد الطريق لإحياء عملية السلام. وأعرب عن قلق وفده إزاء الصراع الذي نشأ مؤخرا بين المجموعات الفلسطينية وإطلاق صواريخ من قطاع غزة ودعا جميع الأطراف إلى تجنب الردود العسكرية غير المتناسبة وهيئة الظروف الملائمة لوقف الصراعات. وفي ذلك السياق، قال إن إزالة الحدار الأمني وتجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية وتخفيف العوائق أمام الحركة في الضفة الغربية وإطلاق سراح أعضاء الحكومة الفلسطينية وهيئة التشريعية الذين احتجزوا من شأنها أن تقلل من حدة التوترات. وناشد أيضا إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي والصحفي البريطاني كندبير إضافي من تدابير بناء الثقة.

٧١ - وتابع قائلا إن البرازيل سعت في السنوات الأخيرة إلى تعزيز روابطها ببلدان الشرق الأوسط وأعربت عن عزمها على المساهمة بفعالية في إيجاد حل للقضية الفلسطينية. ومن ناحية الحديث عن مبادرات محددة، أنشأت البرازيل مكتب تمثيل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وعينت سفيرا فوق العادة لمعالجة قضايا الشرق الأوسط ونظمت مؤتمر قمة لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية. كما روجت لفكرة إنشاء مجموعة أصدقاء للجنة الرباعية ولعقد مؤتمر دولي بشأن نزاعات الشرق الأوسط.

٧٢ - واسترسل قائلا أن حكومته تتابع بقلق الحالة الإنسانية المفزعة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة التي خفف من حدتها جزئيا المساعدات غير المباشرة التي قدمها المانحون الدوليون. وأكد على أهمية استئناف تحويل العائدات الضريبية التي تحتجزها إسرائيل والتي تبلغ حاليا ما يقارب بليون دولار وذلك من أجل مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على الوفاء باحتياجات الشعب الفلسطيني.

٧٣ - وأردف قائلا إن البرازيل جددت علاقاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية بهدف إقامة تعاون تقني أو تحسينه وقدمت مساعدات ثنائية إلى كل من الحكومة والمجتمع. ويجري حاليا النظر في اتخاذ مبادرات في مجالات من قبيل التعليم والزراعة ومكافحة الجوع والفقر وتدريب الدبلوماسيين وتبادل الطلاب الجامعيين.

٧٤ - وفي ختام بيانه قال إن حكومته تؤكد مجددا على ضرورة تحريك عملية سياسية مشفوعة بمداول زمنية لوضع استراتيجية تتناول الأسباب الرئيسية للنزاع وتتكامل بتحقيق الرؤية المتمثلة في دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن. وقال إن حكومته تؤكد مجددا عزمها على الإسهام في أي مبادرات قد تفضي إلى حل سلمي ودائم للنزاع.

الكامل للقانون الدولي الإنساني ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

٧٨ - وأشار إلى أن حكومته تؤيد بقوة أعمال اللجنة الرابعة. وقد مهدت خارطة الطريق السبيل أمام الأطراف لتجديد العلاقات الدبلوماسية والعودة إلى عملية السلام. وقال إن حكومته تقدر أيضا الجهود التي تبذلها مختلف الدول العربية الرامية إلى التشجيع على استئناف الحوار والسير قدما بعملية السلام. وأعرب عن اعتقاده أن الذكرى السنوية الأربعين لاحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، تتيح فرصة للمجتمع الدولي لإعادة تأكيد دعمه للقضية الفلسطينية ولحق تقرير المصير للفلسطينيين، كما أعرب عن قناعته بأن الحوار والمفاوضات هما السبيلان الوحيدان لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

بيانات يلقيها ممثلو منظمات المجتمع المدني

٧٩ - السيدة تيرلينجن (منظمة العفو الدولية): قالت إن منظمة العفو الدولية نشرت بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة تقريراً تدعو فيه إسرائيل إلى وقف مستوطناتها غير القانونية ورفع الحصار وغير ذلك من انتهاكات القانون الدولي. ويتضمن التقرير تفاصيل عما أسفر عنه الاحتلال من إساءات مطردة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان وفشل الاحتلال في جلب الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين.

٨٠ - ومضت قائلة إن منظمة العفو الدولية تقر بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة وبالالتزام الحكومة بحماية السكان داخل حدودها. غير أن ذلك لا يبرر الانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي، بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقبل يومين فقط، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن حقوق الإنسان كانت في مؤخرة الاهتمامات لفترة طويلة جدا في إطار البحث المديد عن

٧٥ - السيد هيلر (المكسيك): قال إن حل الصراع في الشرق الأوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بحل القضية الفلسطينية. ففي السنوات الأربعين التي انقضت اكتسب النزاع أبعادا جديدة نتيجة الصراع المسلح وما يترتب عليه من نتائج بالنسبة للشعب الفلسطيني. وأعرب عن قناعة المكسيك أن حلا دائما لقضية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حوار سياسي ومفاوضات والاعتراف بالحق في الوجود لدولة إسرائيل ولدولة فلسطين التي تكون قابلة للنماء سياسيا واقتصاديا، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة معترف بها دوليا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٧٦ - وطبقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا يجوز حيازة الأراضي عن طريق استخدام القوة ولا تنشئ تلك الحيازة أي حقوق. وفي حين أن صيغة التفاوض المعروفة باسم "الأرض مقابل السلام" تعتبر وسيلة لإنشاء حدود آمنة ومعترف بها دوليا فهي خالية من أي وضع قانوني وتطبق حصرا على الصراع في الشرق الأوسط. وأعرب عن اعتقاده بأن الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤ بشأن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة تتضمن آراء قانونية تشجع على حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بالاستناد إلى القانون الدولي.

٧٧ - وأكد أن الإرهاب كان وسيظل دائما جديرا بالإدانة سياسيا ومعنويا فليس هناك ما يبرر أعمالا من ذلك القبيل. وإذا ما أريد للحوار والمفاوضات أن تنجح فلا بد من شجب ممارسات كهذه. وبالمثل، فإن الأعمال التي تتعارض مع القانون الدولي حتى وإن بذلت جهود لتبريرها على أساس الأمن لن تفضي إلا إلى تفاقم التوترات وتتسبب في مزيد من العنف وتحول دون إجراء حوار حقيقي. وأعلن أن المكسيك تعارض أي استخدام للقوة يتجاوز حدود الدفاع المشروع عن النفس والرد المتناسب. وتدعو إلى الاحترام

التأخيرات التي يمكن أن تكلفهم حياتهم أو أودت بحياتهم بالفعل.

٨٢ - وأكدت أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب أحكام المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن تُرحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وقالت إن مجلس الأمن ملزم بضمان تنفيذ قراراته، بما فيها القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي دعا إسرائيل فيه إلى إزالة المستوطنات الموجودة في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس والامتناع عن إقامة أو تشييد أو التخطيط لإقامة مستوطنات فيها.

٨٣ - وقالت أن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراء دولي يعالج إساءات حقوق الإنسان التي يجري ارتكابها على نطاق واسع والتي تغذي حالة الاستياء واليأس فيما بين السكان الفلسطينيين ومعظمهم من صغار السن الذين يدفعون بصورة متزايدة إلى التطرف. ولقد تسببت القيود الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين باختيار شبه كامل للاقتصاد الفلسطيني وبتدني مستويات اليأس والفقر وانعدام الأمن الغذائي إلى حد لم يسبق له مثيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي قطاع غزة، قتل في أواخر أيار/مايو نحو ٥٠ فلسطينياً جراء الضربات الجوية الإسرائيلية في حين قتل على الجانب الآخر مدنيان إسرائيليان جراء هجمات عشوائية بالصواريخ أطلقتها مجموعات فلسطينية مسلحة. وأعلنت أن تلك الأعمال تنتهك القانون الدولي. وقالت إن منظمة العفو الدولية دعت كلا الجانبين إلى وقف اعتداءاتهما على الفور كما دعت السلطة الفلسطينية إلى منع شن هجمات أخرى بالصواريخ.

حل، وأنه يتوجب معالجة الصراع في إطار قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني. وأكدت أن احترام حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة عند تحقيقه سوف يبني مزيداً من الثقة فيما بين الأطراف وييسر عملية البحث عن حل دائم. ولقد أخفق المجتمع الدولي على مدى أربعين عاماً في معالجة المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية بشكل كافٍ ويجب عليه ألا ينتظر أربعين عاماً أخرى من أجل القيام بذلك.

٨١ - ومضت قائلة إن تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "احتلال طويل الأناة: الفلسطينيون تحت الحصار في الضفة الغربية" يصف الآثار المدمرة الناجمة عن أربعة عقود من الاحتلال الإسرائيلي ويوثق عمليات التوسع بلا هوادة للمستوطنات غير القانونية وطائفة واسعة من التدابير التي تحصر الفلسطينيين في مناطق مغلقة وتعيق إمكانية وصولهم إلى العمل أو إلى المرافق الصحية والتعليمية. واشتملت تلك التدابير على إقامة جدار بطول ٧٠٠ كيلومتر قضت محكمة العدل الدولية بكونه يخالف القانون الدولي وطلبت دفع تعويضات كاملة إلى جميع الفلسطينيين المتأثرين به. وهذا الأمر لم يتحقق. وإذا كان القصد من تشييده هو مجرد منع الانتحاريين الفلسطينيين من دخول إسرائيل لكان الجدار قد شيد على الخط الأخضر ومع ذلك فإن نسبة ٨٠ في المائة من الجدار بنيت على الأرض الفلسطينية في تحدٍ لمحكمة العدل الدولية وفي عملية تقطع صلة الفلسطينيين بأسرهم وأرضهم وتجعل المستوطنات الإسرائيلية الرئيسية في الضفة الغربية متلاحمة جغرافياً مع إسرائيل. وأكدت أن نقاط التفتيش والمتاريس التي يزيد عددها على ٥٠٠ ونظام منح التراخيص المعقد لا يعتبران مصدر إزعاج فحسب وإنما مسألة حياة أو موت أيضاً. فمن غير المقبول أن تجبر الحوامل اللواتي في حال مخاض والأطفال المرضى وضحايا الحوادث الذاهبون إلى المستشفيات على أخذ طرقات ملتوية طويلة وتحمل

العقاب عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحل منصف لقضية اللاجئين.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

٨٤ - وأشارت إلى أن تقرير منظمة العفو الدولية المتعلق بالضفة الغربية يتضمن توصيات مفصلة موجهة لعناية الحكومة الإسرائيلية - منها بوجه خاص توصية تدعو إلى وقف تشييد وتوسيع نطاق المستوطنات الإسرائيلية ووقف تشييد الجدار - فضلا عن توصيات موجهة لعناية المجموعات الفلسطينية المسلحة والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي. وثمة توصية رئيسية للمجتمع الدولي تدعو إلى النشر الفوري، وبخاصة في الضفة الغربية، لآلية دولية فعالة لرصد حقوق الإنسان تتولى رصد امتثال الطرفين كليهما بالتزامهما بموجب القانون الدولي. ويجب أن يقترن بآلية كهذه التزام بالتحقيق مع الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم أخرى. بموجب القانون الدولي وملاحقة هؤلاء من خلال ممارسة اختصاص قضائي عالمي.

٨٥ - وقالت إن منظمة العفو الدولية لا تستخف الصعوبات التي تكتنف إنشاء نظام من هذا القبيل سواء من قبل الأمم المتحدة أو من أية هيئة مناسبة أخرى. غير أنه من المهم جدا بالنسبة للمجتمع الدولي، بما فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن ينخرط بقدر أكبر في إيجاد حل وفي وفاء الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. واستنادا إلى ذلك، وجهت منظمة العفو الدولية رسائل إلى جميع أعضاء مجلس الأمن في الأسبوع الماضي على وجه التحديد من أجل حث المجلس على استخدام المناقشات التي يجريها شهريا بشأن الشرق الأوسط من أجل اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ قراراته، بما فيها القرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، ولضمان إنشاء آلية دولية فعالة لرصد حقوق الإنسان؛ وأخيرا لضمان أن تشتمل أي عملية سلام على أحكام ملموسة لمعالجة حقوق الإنسان الأساسية الكامنة في صلب النزاع، بما فيها إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأرض الفلسطينية المحتلة وإزالة الجدار من داخل الضفة الغربية ووضع حد لحالات الإغلاقات وحالات الإفلات من